التحولات الدولية والقوميات الدينية

علي الجرباوي*

مستقبل فلسطين في عهد ترامب المضطرب

بخلاف توقعات الخبراء كلها واستطلاعات الرأي خلال حملة الانتخابات الرئاسية الأميركية المنصرمة، فاز دونالد ترامب وأصبح رئيساً يعبّر عن استفاقة القوى اليمينية المحافظة والمتطرفة في الولايات المتحدة. وبوصول هذه الشخصية الرعناء والهوجاء، ذات التوجهات السياسية الغوغائية الشعبوية التبسيطية، إلى البيت الأبيض، انفتحت الأبواب على عاصفة تهز الأركان التقليدية للسياسة الأميركية الداخلية والخارجية، منذرة بانقلاب على كثير من ركائزها المستقرة، ومعلنة ابتداء عهد جديد.

عهد ترامب المضطرب

يقوم عهد ترامب على شعار "جعل أميركا عظيمة مجدداً"، وهذا الشعار يأتي من قناعة عميقة لديه بأن أميركا متهاونة، الأمر الذي يسمح للآخرين باستضعافها واستغلالها، والإجحاف بحقها. وقد نجم عن ذلك ـ في اعتقاده ـ تضعضع في مكانتها الدولية من ناحية، وتراجع في قدرتها على الارتقاء بمستوى حياة مواطنيها، من ناحية أُخرى. وبانتخابه رئيساً يكون قد اختير ومُنح الأحقية والتفويض لتنفيذ "المهمة التاريخية" التي أوكلت إليه لمواجهة العالم وإعادة أميركا إلى موقع الصدارة المقدّر لها.

من هذا المنطلق التبسيطي الاختزالي، لكن المشحون بطاقة عدوانية تنمّرية كبيرة، تتشكل رؤية ترامب إلى أميركا، والعالم، وبموجبها يتم فرز الأصدقاء والحلفاء عن الأعداء. وعلى هدْي هذه الرؤية بدأ ترامب، منذ مطلع حملته الانتخابية، بشنّ حملة تقويضية عشوائية على جل المرتكزات التقليدية للسياسة الخارجية الأميركية، مستهدفاً بكثير من الانتقاد والتقريع معظم أصدقاء وحلفاء أميركا التقليديين، مهاجماً المنافسين، ومهادناً المعادين..

في السياسة الخارجية الأميركية، بدأت ملامح انقلاب ترامب تتكشف على التوالي، محدثة إرباكاً على الصعيد الدولي: فالتحالف "المقدس" بين أميركا وأوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، وما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية، بدأ يتلقى الصفعات من ترامب الذي ما فتئ يشكك في قدرة الاتحاد الأوروبي على البقاء، وفي أهمية حلف شمال

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة بير زيت.

الأطلسي لتحقيق الأمن والاستقرار، ويتذمر أيضاً من ارتفاع تكلفة المساهمة الأميركية في الحفاظ على أمن الحلفاء في الشرق الأقصى، اليابان وكوريا الجنوبية، ويطالب بعدم اتكالهم على بلده في هذا الشأن، إلى درجة فتح المجال أمامهم لتطوير الأسلحة النووية. أمّا بالنسبة إلى جيرانه، وخصوصاً المكسيك التي كال لها شتى الشتائم، فاتهمها بالتربح تجارياً على حساب بلده، ووعد بإعادة التفاوض بشأن الاتفاقية التجارية الموقّعة معها، ومع كندا. وفيما يتعلق بالخليج العربي، فإن ترامب سخر من سلفه بسبب الاتفاق "المهين" الموقّع مع إيران، وطالب دول الخليج بزيادة مساهماتها المالية للحفاظ على الحماية الأميركية. باختصار، شنّ ترامب حملة هجوم لا تقليدية على معظم حلفاء وأصدقاء أميركا التقليديين، الأمر الذي أحدث تشنجاً على صعيد العلاقات بينهم وبين إدارته الجديدة، وأصبح يتطلب عمليات تعديل وترميم قد تحتاج إلى كثير من الجهد والوقت للنجاح في مسعى لرأب الصدع وإعادة بناء الثقة مجدداً.

أمّا التوجس الأميركي العميق من نيات وسياسات روسيا الاتحادية، خليفة الاتحاد السوفياتي، والعدو التقليدي للولايات المتحدة على الصعيد الدولي، فبدأ مع ترامب يتحول إلى مهادنة ومشروع تقارب، إذ لم تصدر عنه حتى الآن أي إشارة سلبية تجاه روسيا ورئيسها، وإنما على العكس من ذلك، توالت تصريحات ترامب المحبذة لتغيير مجرى العلاقات السلبية بين الدولتين، عبر فتح المجال لتحسين تلك العلاقة وتعزيز التعاون بين الطرفين. وقد تكون بوادر هذا الانقلاب موجهة إلى كبح جماح الصين الصاعدة، اقتصادياً وعسكرياً، والمنافِسة الأساسية لأميركا في النظام الدولي الجديد، الأمر الذي دعا ترامب إلى توجيه اتهاماته إليها بخرق أسس التجارة العادلة مع بلده. وحتى إن كان هذا هو السبب وراء سياسة ترامب التقاربية مع روسيا، فإن تصريحاته بهذا الشأن أدت حتى الآن إلى رفع مستوى القلق لدى حلفائه الأوروبيين وفي الشرق الأقصى.

العلاقة مع إسرائيل

مع أن الرئيس الأميركي الجديد حاول في أثناء بداية حملته الانتخابية أن ينهج المنهج التغييري نفسه تجاه إسرائيل، الحليف العضوي التقليدي الأوثق للولايات المتحدة، حين ذكر بأنه يرغب في أن يكون غير متحيز تجاه الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي كي يستطيع التوصل إلى تسوية سياسية نهائية لهذا الصراع، إلاّ إنه عاد سريعاً عن ذلك، ليس ليعاود طرح مرتكزات الموقف الداعم تقليدياً لإسرائيل فحسب، بل ليتجاوزها إلى آفاق التزام أقوى وأعمق. فعدا تلك "الزّلة ـ الهفوة" التي لم تُعمّر طويلاً والمتعلقة بتفضيله حيادية الموقف، انهمك ترامب في عملية سريعة ومتواصلة لترميم ذلك، وتأصيل موقف لا يدعم إسرائيل فقط، بل يتماهى بها أيضاً. وقد تكون الاتهامات باللاسامية التي تلاحقه ويحاول جاهداً التنصل منها هي السبب الكامن وراء اندفاعه المتهور لإبراز دعمه الثابت والمطلق لإسرائيل.

أكد ترامب في خطابه الانتخابي أمام لجنة الشؤون العامة الأميركية ـ الإسرائيلية (أيباك) ولاءه التام لإسرائيل والتزامه الكامل بتحقيق مصالحها وضمان أمنها. وتوكيداً لهذا التأكيد، ألزم نفسه بتعهّد علني بنقل سريع للسفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس في حال فوزه في الانتخابات. ويذكر بعض التقارير أنه كان فعلاً ينوي نقل السفارة في اليوم الأول لوجوده في البيت الأبيض، لكنه عدل عن ذلك ليس بسبب الانتقادات الفلسطينية والعربية، وإنما بناء على طلب إسرائيلي بالتمهل من أجل عدم إحراج وإغضاب أطراف عربية يمكن أن يكون لها مساهمة مهمة وإيجابية في المسار المقبل

لتسوية شاملة للصراع الفلسطيني/ العربي ـ الإسرائيلي. لذلك يبقى موضوع نقل السفارة مؤجلاً موقتاً، لكن من دون أن يُسحب من التداول، ليستمر سيفاً مسلطاً على الفلسطينيين والعرب، من أجل دفعهم إلى القبول بتسوية إقليمية وفق المحددات الإسرائيلية.

توالت المؤشرات المعبّرة عن انحياز ترامب الكامل إلى إسرائيل، فقد قام بترشيح ديفيد فريدمان، المحامي الأميركي اليهودي الموغل في دعم الاستيطان الإسرائيلي في الأرض المحتلة، والمعارض لحل الدولتين، ليصبح سفير الولايات المتحدة في إسرائيل. وقد أشار ترامب في أكثر من مناسبة إلى نيته تعيين صهره الصهيوني والداعم للاستيطان جاريد كوشنر مبعوثاً لعملية التسوية في الشرق الأوسط.

وقد ظهر هذا الانحياز بشكل صارخ في وقائع المؤتمر الصحافي الذي عقده ترامب مع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو قبيل مباحثاتهما في اللقاء الأول الذي جمعهما في البيت الأبيض. ففي هذا المؤتمر تراجع ترامب عن السياسة الأميركية التقليدية الداعمة لحل الدولتين، والمنتقدة لاستمرار الاستيطان.

أغدق ترامب المدائح على نتنياهو، وأطنب في تأكيد علاقاته الوثيقة بالشعب اليهودي والتزامه بإسرائيل، في الوقت الذي كال الاتهامات للفلسطينيين. صحيح أنه طالب نتنياهو بتخفيف الاستيطان، لكن فقط إلى حين، إلاّ إنه في المقابل، أعلن أنه يقبل بأي تسوية يتفق عليها الطرفان: دولتان أو دولة واحدة، الأمر سيان. بعد ذلك وقف ترامب يصغي لنتنياهو وهو يضع شرطَيه للتسوية المقبولة، وهما ضرورة الاعتراف بيهودية إسرائيل، ومنحها كامل الصلاحيات الأمنية من النهر إلى البحر. أي أن ترامب استمع، من دون تعليق، إلى نتنياهو وهو يودي بحل الدولتين، ويثبّت أركان الدولة الواحدة التي هي إسرائيل. أمّا الأمر الأكثر إثارة فكان اقتراح نتنياهو، والذي فاجأ ترامب وكشف فيه عن سعي للتوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين يكون مدخلها إقليمياً، أي عربياً، وبالتالي التخلي عن المنحى "القديم" الذي كان حتى ذلك الحين يقوم على أساس أن بوابة التسوية الإقليمية تمر عبر الفلسطينيين.

كانت هذه "قنبلة" المؤتمر الصحافي التي تؤكد أن رؤية نتنياهو إلى الحل تقوم، كما صرّح مراراً، على منح الفلسطينيين "أقل من دولة". فمن أجل أن تستطيع إسرائيل الاستحواذ على أكبر مساحة من أرض الضفة والقدس الشرقية، وتتخلى في الوقت نفسه عن المسؤولية القانونية عن أكبر عدد من الفلسطينيين تحسباً لمستقبل التغير الديموغرافي المؤثر في "يهوديتها" (بما في ذلك إمكان التخلي في عملية تبادل الأراضي عن بعض المناطق ذات الكثافة الفلسطينية العالية داخل إسرائيل، مثل منطقة المثلث)، فإن التسوية التي ينشدها نتنياهو هي تتويج لعملية الاستيطان المتواصلة التي تحصر الفلسطينيين في معازل مقلصة لا تستطيع بذاتها أن تكفي لتشكل لهم دولة قابلة للحياة. وبالتالي فإن القابلية الوحيدة الممكنة لعملية فصل الفلسطينيين عن إسرائيل، وتمكينها من شرعنة استحواذها على أكبر مساحة من أرضهم، لا يمكن أن تتحقق سوى بتسوية تقوم على إيجاد تواصل بين هذه المعازل مع الإقليم العربي المحيط، لتصبح أكثر "رحابة" من خلال الارتباط بـ "الخارج" العربي، وليس بـ "الداخل" الإسرائيلي. وإذا تحقق ذلك من خلال التفاهم الإسرائيلي مع الإقليم الذي تغيرت أوضاعه وحسابات تحالفاته بسبب التخوف من القدرة والتدخلات الإيرانية، فإن مسألة تطويع الفلسطينيين، من وجهة النظر الإسرائيلية، تصبح أمراً أكثر يسراً.

حينئذ، وفقط حينئذ، يمكن تتويج هذا الترتيب بهندسة التفاف على حل الدولتين من خلال إنشاء فدرالية أردنية ـ فلسطينية، وبالتالي، يؤدي "الحل الإقليمي" إلى تكريس وجود الدولة الوحيدة من

النهر إلى البحر، وهي إسرائيل.

لإخراج هذا الترتيب من حيّز الرغبة الإسرائيلية إلى التنفيذ يصبح ترامب مهماً لنتنياهو وإسرائيل. فوجود رئيس يخرج عن الالتزام بالموقف الأميركي التقليدي المتمثل في حل الدولتين، ويستعد في سبيل خدمة الهدف الإسرائيلي لأن يدفع في اتجاه مسار آخر يؤدي إلى تهاوي إجماع البعد الدولي الذي كان "القشة" الأخيرة التي يتحصن بها حل الدولتين أمام جميع التغيرات التي تُحدثها عملية الاستيطان والتهويد الإسرائيلي في الضفة والقدس الشرقية. وبما أن الولايات المتحدة هي المسؤولة المتحكمة في ملف التسوية، فالمتوقع أن يكون لهذا التحول تأثير كبير في المواقف الفعلية لكثير من الدول الأُخرى، وفي المحافل الدولية. إن تبنّي إدارة ترامب التوجه الإسرائيلي الذي يغلق حل الدولتين ويفتح الباب على الحل الإقليمي، وقيام هذه الإدارة بالضغط في اتجاه هذا الحل دولياً، وبالتحديد على المحيط العربي المتداعي حالياً، يشكل أهم وأقوى دعم يمكن لحكومة إسرائيلية أن تحصل عليه.

المؤثرات الخارجية

لا شك في أن رؤية ترامب إلى العالم من منطلق الحمائية ـ الهجومية الأميركية، وطريقة تعامله مع الغير بمسلسل من الصدمات المتوالية، أحدث خلخلة في ثوابت السياسة الدولية، وإرباكاً على صعيد العلاقات الدولية. ولمواجهة التطورات ـ المفاجآت التي يجلبها ترامب معه، والتي ستتكشف تباعاً في أثناء فترة رئاسته، سيكون هناك ردات فعل من طرف الآخرين، وسينجم عن ذلك إعادة تشكل للوضع الدولي: تموضعات وأحلاف وصراعات متجددة وجديدة؛ حراك وتقلبات يعبّران عن حالة الاضطراب التي أنتجها عهد ترامب الجديد.

في خضم هذا الواقع من عدم اليقين على الساحة الدولية، ستتأثر القدرة الفلسطينية على مواجهة مخاطر تحالف ترامب ـ نتنياهو على المستقبل الوجودي الفلسطيني بالعوامل التالية:

أولاً: ستجد حكومة ائتلاف اليمين المتطرفة في إسرائيل متنفساً لنفسها من خلال إدارة ترامب الطيّعة. فرؤية ترامب إلى طبيعة الصراع وكيفية تسويته ستعزز من مكانة قوى اليمين في إسرائيل، وتُقوّي الحكومة وتُصلّب مواقفها. وستستغل هذه الحكومة الفسحة الجديدة المتاحة لها بتوسيع عملية استيطان وتهويد الضفة والقدس الشرقية، وستركز ـ من أجل الالتفاف على الحقوق الفلسطينية، والإطاحة بحل الدولتين، والقضاء على إمكان قيام دولة فلسطينية ـ جلّ جهودها على توسيع آفاق الحل الإقليمي مع المحيط العربي. وسيواجه الفلسطينيون تحدي المزايدات الداخلية بين أطراف هذا الائتلاف، بين مُطالب متسرع بالضم الفوري لمعظم مناطق الضفة إلى إسرائيل، ومُطالب متأنٍّ بالضم نفسه، لكن على مراحل وبرويّة لعدم إحراج العرب. المفاوضات الحقيقية التي ستشهدها عملية التسوية في عهد تحالف ترامب ـ نتنياهو ستكون تلك التي ستدور بين أقطاب الائتلاف في الحكومة الإسرائيلية، نتنياهو ونفتالي بينت وأفيغدور ليبرمان، وما يتوصل إليه هؤلاء من تفاهمات بشأن شكل هذه التسوية وحدودها، سيجري، بمساعدة ترامب، محاولة تسويقه مع العرب، ومن خلالهم مع الفلسطينيين.

ثانياً: لن يكون في إمكان الفلسطينيين التعويل كثيراً على دعم ومساندة الطرف العربي الذي كان في السابق متماسكاً، ولو بالحد الأدنى اللازم لتوفير مظلة وقاية للقضية الفلسطينية لفترة طويلة. فقد انهار الإقليم على ذاته، وتحول التضامن العربي إلى اقتتالات وحروب فككت دولاً، ووضعت دولاً في مواجهة أُخرى. لم تعد المنظومة العربية فاعلة، أو حتى قائمة، كما أن إسرائيل لم تعد تشكل مصدر

قلق لكثير من الدول العربية، فقد أخذت إيران مكانها، وأصبح إمكان إبرام تحالفات عربية مع إسرائيل لمواجهة إيران أمراً واقعياً وممكناً، بل مرغوباً فيه أيضاً. ومع أن الحل الإقليمي الذي يُرسم في الكواليس الإسرائيلية ـ الأميركية لن يكون سهلاً على العرب الذين كانوا دائماً يحتمون بالمظلة الفلسطينية في علاقتهم القائمة أو المرغوب فيها مع إسرائيل، إلاّ إن التوجس من إيران قد يشكل لهم الدافع الكافي لتخطي موقفهم التقليدي والقبول بجرّ الفلسطينيين إلى التسوية وفق الحل الإقليمي. ويجب عدم تناسي أن العلاقات الفلسطينية مع العديد من العواصم العربية تشهد توترات وصلت إلى درجة فقدان مواطئ القدم في بعضها. ومن المثير للانتباه، لكن ليس بالضرورة للاستغراب، أن مشروع التسوية الإقليمية لم يقابَل حتى الآن بموقف عربي رافض بشكل واضح وقاطع.

ثالثاً: على الرغم من أن التعاطف مع المحنة الفلسطينية يزداد، والضغط على إسرائيل يتصاعد، داخل الأوساط الشعبية وغير الرسمية على الصعيد الدولي، فإن المتوقع هو أن يفتقد الفلسطينيون على المدى القصير ما يحتاجون إليه من إسناد دولي رسمي قادر على الوقوف في وجه التوجه الأميركي ـ الإسرائيلي المقبل. فأوروبا تواجه مأزقها مع ترامب، فضلاً عن مشكلات اتحادها الداخلية، وموجة الهجرة إليها، وتصاعد الإرهاب داخلها، وصعود اليمين المتطرف في دولها، وبالتالي، فإنها ستكون منشغلة بذاتها، وقد لا تسعف الفلسطينيين بمواجهة جادة مع ترامب من أجلهم. لذا، من المتوقع أن تبقى أوروبا على موقفها التقليدي الداعم لحل الدولتين، لكن من دون مقدرة على فرضه على إسرائيل بغياب المساندة الأميركية. أمّا روسيا المنغمسة حالياً في حالة غزل مع ترامب، والمنتظرة تحسّن علاقاتها مع إدارته، فلن تخاطر من أجل الفلسطينيين بذلك، بل ستبقى، كأوروبا، داعمة لحل الدولتين، لكن بتأثير محدود. وستستمر الصين في انتهاج مسار سياستها التقليدية ودبلوماسيتها المتحفظة، وتركز جهدها على التعزيز الهادئ لقوتها الإقليمية وصعودها الدولي، من جهة، ومقارعة سياسات ترامب، من جهة أُخرى.

رابعاً، يجب عدم إغفال تردي الوضع الفلسطيني الذاتي، ومدى عمق الأزمة التي يعانيها الفلسطينيون حالياً. فالنظام السياسي الفلسطيني يعاني انقساماً أضحى مزمناً، وصراعاً على السلطة في ظل نخبة سياسية باتت متكلسة، وتصاعد قوة المصالح الذاتية للأفراد على حساب المصلحة الوطنية الجامعة، ضمن مجتمع منهك فقد كثيراً من دوافعه وروافعه ومناعته أمام عوامل النخر الإسرائيلي والضغط الخارجي.

مسارات الرد الفلسطينية

في ظل الأوضاع المرتبكة والملتبسة دولياً، وإقليمياً، وحتى ذاتياً، يوجد أمام الفلسطينيين خمسة مسارات يمكن أن يردوا من خلالها، ليست سهلة وأحلاها مرّ، ومن الممكن أن تتوالى تباعاً، أو قد تأتي متداخلة ضمن عملية مركبة ومعقدة. وكل واحد من هذه المسارات لديه مزايا قوة وإيجابيات، لكنه في الوقت ذاته يحمل في ثناياه مناحي ضعف وسلبيات، ولذلك، على الجانب الفلسطيني ألاّ يستثني أي واحد منها، وإنما يبقيها جميعاً مفتوحة وفي قيد النقاش العلني، لأن ذلك يمنحه في المواجهة مع الآخرين قوة توفر البدائل، حتى إن لم تتوفر النيه أو الرغبه في استخدامها، ذلك بأن وجود مسار محتمل، حتى إن لم يُستخدم، ربما يعزز إيجابيات معينة، ويقلص من سلبيات مسار آخر مستخدَم.

أول المسارات المحتملة، وقد يكون في نظر البعض أسهلها لقطع الطريق على الحل الإقليمي، يتمثل في اتخاذ قرار فلسطيني بالعودة المباشرة إلى المفاوضات مع إسرائيل، وإعلان ذلك بالسرعة

الممكنة، وهذا خيار يستجيب للطلب الإسرائيلي الدائم، وللرغبة الدولية، وفي إمكانه إحراج إسرائيل والإدارة الأميركية الجديدة، وتوقيف سعيهما لحل إقليمي. لكن هذا المسار، إن حدث، فإنه يعني غضّ الطرف عن عملية الاستيطان المكثف والدائر في أرجاء الضفة والقدس الشرقية، والتي كانت السبب الرئيسي للتوقف عن المفاوضات أصلاً، كما أنه (المسار) قد لا يقي الفلسطينيين من فرض الحل الإقليمي عليهم، وإنما قد يسهّل ذلك من خلال فتح المجال، وتحت شعار تدعيم الموقف الفلسطيني، لدول عربية لانتهاز الفرصة والانضمام إلى العملية التفاوضية. وفي المجمل، فإن من غير المتوقّع أن يؤدي هذا المسار إلى تحسين الوضعية الفلسطينية، وأن يقدم للفلسطينيين نتائج إيجابية، إلاّ منح أطراف دولية حجة لدعم إبقاء حل الدولتين مطروحاً في التداول.

إذا كان المسار الأول هو خيار إذعاني، فإن المسار الثاني يقوم على إحناء الرأس إلى أن تمر العاصفة (ترحل هذه الإدارة مبكراً) أو تهدأ، مع الأمل بأن تكون الأضرار التي تخلفها محتملة. وفي هذا المسار يتم اعتماد وسائل الدبلوماسية الهادئة لتفادي أي مواجهة مع الإدارة الأميركية الجديدة، من أجل إعطائها الفرصة والفسحة كي تستقر وتكتشف تعقيدات الملف، فيصبح في الإمكان تهدئتها وفتح المجال للتحاور المباشر معها، وقد يؤدي ذلك إلى إحداث المأمول من التغيير في رؤيتها ومعالجتها لهذا الملف. هذا المسار يقوم على "شراء الوقت"، ولا يتطلب من الفلسطينيين كثيراً من الجهد، لكن في ضوء الانحياز الدوغمائي الكامل من طرف إدارة ترامب إلى إسرائيل، فإن "شراء الوقت" قد يتحول إلى "جرجرة" لن تفيد الفلسطينيين بشيء، بل تخسّرهم وقتاً ثميناً تستغله إسرائيل لدفع أهدافها قدماً إلى الأمام.

ثالث الخيارات يتلخص بالتصعيد والمواجهة، وخصوصاً على الصعيد الدولي. ففي مقابل ما يمكن أن يتعرض له الجانب الفلسطيني من ضغوط خارجية، يتقدم هذا الجانب بطلب للأمم المتحدة لتغيير وضعية فلسطين لتصبح دولة كاملة العضوية، مع تقديم مجموعة طلبات أُخرى للانضمام إلى مؤسسات ومعاهدات ومواثيق دولية، فضلاً عن تقديم ملفات شكاوى إلى محكمة الجنايات الدولية، واستخدام القانون الدولي لملاحقة إسرائيل كدولة احتلال، والمطالبة بفرض العقوبات عليها. ومع أن هذا المسار يمكن أن يحقق بعض النتائج الإيجابية للفلسطينيين، إلاّ إن الضغوط والتهديدات الإسرائيلية والأميركية تقلص من رغبة، وتحدّ قدرة لجوء الفلسطينيين إلى استخدامه. وما دام للفلسطينيين عنوان رسمي وعلني تحت الاحتلال يتشبثون بالحفاظ عليه، هو السلطة الفلسطينية، فإن المجال لابتزازهم في مقابل الإبقاء عليه سيستمر ويكون مؤثراً.

أمّا رابع المسارات فيقوم على أساس توصّل الفلسطينيين إلى الاقتناع بأن مسار التسوية وفق الشروط والتصرفات الإسرائيلية الحالية لم يعد متاحاً أو ممكناً، الأمر الذي يؤدي إلى اتخاذ قرار معلن بـ "تسليم المفتاح"، والبدء باتخاذ خطوات عملية متتالية تؤدي إلى حل السلطة واختيار البقاء تحت الاحتلال، وصولاً إلى حل الدولة الواحدة، والسعي المستمر لضمان حقوق جميع مواطنيها. طبعاً هذا خيار مرفوض إسرائيلياً، لكن كيف لإسرائيل والعالم التعامل مع شعب يطلب البقاء تحت الاحتلال؟ قد يكون هذا المسار هو السبيل الوحيد لتدعيم حل الدولتين، غير أنه يجب عدم إغفال أنه يمكن أيضاً أن يقدم المدخل الملائم لفتح باب الحل الإقليمي على مصراعيه، ذلك بأن غياب وجود السلطة سيؤدي إلى فراغ يمكن سدّه بسهولة من طرف قوى أُخرى، محلية أو إقليمية.

آخر المسارات هو انفجار الوضع في انتفاضة جديدة، إمّا بقرار (وهذا مستبعد)، وإمّا على الأغلب من دون قرار، أي بشكل عفوي متدحرج جرّاء تراكم الضغوط على الفلسطينيين وانغلاق الأمل بإمكان إنهاء الاحتلال وتحقيق الحرية والاستقلال. وهذا الخيار، إن تحقق، سيكون نتيجة خروج الوضع عن

السيطرة، وسيؤدي على الأغلب إلى تسريع ضم إسرائيل للمناطق التي تريدها من الضفة، وإلى قيامها بالإطاحة بالسلطة الفلسطينية، والتفتيش عن بدائل لاستلام المعازل الفلسطينية المتبقية. لكن في ظل اندلاع انتفاضة، فإنه سيكون من الصعب على العرب الانجرار إلى الحل الإقليمي، وسيكون على العالم بأسره حينئذ، وفي مقدمه إدارة ترامب التي أشعلت الفتيل، التدخل لاحتواء الموقف، وعندها فقط قد يُفتح الباب مجدداً لإبرام تسوية سياسية وفق المبادىء الأساسية المقبولة لحل الدولتين.

كي يتوفر الإمكان

يتطلب إفشال المخطط الإسرائيلي ـ الأميركي المقبل، والقائم على إنهاء إمكان إقامة الدولة الفلسطينية، رفض الفلسطينيين تقسيم الضفة إلى مناطق استيطانية يراد ضمها إسرائيلياً، ومعازل فلسطينية يُسعى للتخلص منها إقليمياً، وهي إجراءات تجعل "البقايا" الفلسطينية أقل من نصف مساحة الضفة. فإمّا أن يكون إنهاء الاحتلال كاملاً، وإمّا أن يصبح الضم كاملاً يُدخل جميع الفلسطينيين في الدولة الواحدة، ويكفل لهم الحقوق المتساوية.

لن يتمكن الفلسطينيون من تنظيم مواجهة فاعلة وناجحة للتحدي المصيري المقبل إلاّ بإحداث تغيير جوهري في أوضاعهم وفي نقاط ارتكاز عملهم. وأول ما عليهم الاهتمام به هو ترميم الوضع الذاتي المنهار حالياً، والذي إن استمر سيودي ببقايا المشروع الوطني، ولذلك عليهم إعطاء الأولوية والتركيز على إعادة بعث حركتهم الوطنية التي شاخت وتكلست، فتكسبت من الوطن مناصب ومنافع، الأمر الذي أدخلها في صراعات المصالح الذاتية على السلطة المتداعية، وأدى إلى إضعاف المصلحة الوطنية الجامعة. وعليهم أيضاً إنهاء الانقسام المزمن الذي يصب في تحقيق الأهداف الإسرائيلية، وتقديم نموذج إيجابي في تنظيم حياتهم السياسية والمجتمعية، يقوم على أهمية الشفافية والمساءلة والمحاسبة. فالدعم والإسناد الخارجيان لن يتحققا ويكونا فاعلَين إلاّ بتوفر القناعة لدى الآخرين بأحقية الفلسطينيين لهما. ■

يصدر قريباً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

بلادنا فلسطين
(الجزء الثالث)
الديار النابلسية (١)

مصطفى مراد الدباغ

تقديم: وليد الخالدي